دور خروج المرأة إلى ميدان العمل المأجور في الحد من ظاهرة النظام الأبوي الممارس على المرأة داخل الأسرة الجزائرية

السيد بلقاسم الحاج
ماجستير في علم الاجتماع – سنة ثالثة دكتوراه
جامعة الجزائر-2-
العنوان الالكتروني: belkacem_hadj@yahoo.fr

مقدمة

لقد كان المجتمع الجزائري غداة الاستقلال ذو بنية بطريقيه يغلب عليه نمط الأسرة الممتدة و ينتشر أكثر في المناطق الريفية و يتميز بكثرة عدد أفراده، و قيامه على مبدأ القاعدة المشتركة في السكن و الاقتصاد، أما نموذج العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين أفراده فهو قائم على أسس أبوية و يحكمه المجتمع الذكوري، حيث يتمتع الأب " الزوج" بالسلطة المطلقة في تسيير شؤون الأسرة و اتخاذ القرارات المتعلقة بها و هي ذهنية ترفض النقد و لا تقبل بالحوار و النقاش إلا كوسيلة لفرض رأي الرجل مهما كان دوره، و في ظل هذا النمط الأسري تعاني المرأة من ظاهرة التمييز مقارنة بالرجل و ينحصر دورها في محيط البيت و يقتصر على الأعمال المنزلية وتربية الأطفال و الاعتناء بالزوج و بأفراد عائلته...الخ، و بذلك فإن هذا النظام الأبوي حسب بعض الباحثين العرب من أمثال (هشام شرابي، نوال السعداوي، سعاد خوجة، فاطمة المرنيسي، علي زيعور...) يهدف إلى تقييد حرية المرأة و جعلها في مرتبة أدنى مقارنة بالرجل.

و لأن المرأة تشكل النصف الثاني في المجتمع و أحد ركائز النسق الأسري الذي يشكل بدوره قاعدة المجتمع فإنه لا يمكن تجاهل هذه الطاقة و دورها في الاقتصاد الوطني، حيث يجمع أغلب الباحثين على دور العمل في التعبير عن مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة العاملة حسبهم هي أكثر أهمية و أكثر امتيازات من المرأة الماكثة بالبيت، فعمل المرأة و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة أصبح أكثر من ضرورة في عصرنا الحالي، بل حتمية لا بد منها.

و إذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية و مشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال فإن واقعها المهني عرف تغيرا ملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، حيث أصبحت أكثر مساهمة في العمل خارج البيت و في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية أكثر من ذي قبل، و هو مؤشر على تحسن وضعها في المجتمع.

في هذا الإطار يأتي هذا البحث ليتناول موضوع "خروج المرأة إلى ميدان العمل المأجور و دوره في الحد من ظاهرة النظام الأبوي الممارس على المرأة داخل الأسرة الجزائرية" و يهدف إلى محاولة الكشف عن اثر خروج المرأة الجزائرية لمجال العمل على ظاهرة النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية و مدى تغيّر مكانة المرأة و درجة زوال مثل هذه التقاليد و القيم خاصة

بعد التغيّرات العميقة والمختلفة التي مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، و ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل بقيت الأسرة الجزائرية محافظة على أسلوب النظام الأبوي المتشدد الممارس على المرأة في الأسرة الممتدة من سلطة الرجل المطلقة و الإلزامية، حرية المرأة و استقلالها الذاتي داخل الأسرة، اللاّعدالة في توزيع الأدوار المنزلية؟
- إلى أي مدى أثر عامل خروج المرأة إلى العمل في تلاشي قيم و مظاهر النظام الأبوي الممارس على المرأة داخل الأسرة ؟ و كيف تنظر المرأة الجزائرية لواقعها المستقبلي ؟

و للإجابة على هذه الأسئلة قسمت المداخلة إلى خمس محاور سيتناول الأول منها بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع على غرار مفهوم الأسرة و النظام الأبوي و عمل المرأة...، أما المحور الثاني فسيتطرق إلى أهم الاتجاهات النظرية المحددة لمكانة المرأة في المجتمع، و المتمثلة أساسا في كل من الاتجاه المحافظ المتشدد و الاتجاه المتحرر المطلق و بين هذا و ذاك نجد الاتجاه الوسطي المعتدل، وفيما يتعلق بالمحور الثالث فسيتطرق إلى موضوع مقومات النظام الأبوي في المجتمع الجزائري و التي تشمل كل من نسق القرابة والسلطة التقليدية و كذا التنشئة الاجتماعية الأسرية بالإضافة إلى طبيعة العلاقات الأسرية السائدة، أما المحور الرابع فسيخصص إلى محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية بنوعيها الممتد و الزواجي و المتمثلة أساسا في كل من الزواج، الإنجاب، التنشئة الاجتماعية، التعليم، العمل ...، و فيما يتعلق بالمحور الأخير فسيتناول بشكل من التفصيل أهم مظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري سواء على المجال القانوني، التعليمي و المهني، لنخلص في الأخير إلى بعض نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من النساء المتزوجات بالوسط الحضري للعاصمة الجزائر و التي تدور فحواها حول مدى تأثير عامل خروج المرأة إلى ميدان العمل المأجور على زوال قيم النظام الأبوي القمعية الممارسة ضد المرأة داخل الأسرة.

وسنعتمد في عرض هذه المداخلة على الخطة الآتية:

خطة البحث

- تحديد المفاهيم
  - مفهوم الأسرة
  - مفهوم عمل المرأة
  - مفهوم النظام الأبوي
- الاتجاهات النظرية المحددة لمكانة المرأة في المجتمع.
  - مكانة المرأة بين الاتجاه المحافظ و الاتجاه المتحرر
  - مكانة المرأة في ظل الاتجاه المعتدل
- مقومات النظام الأبوي في المجتمع الجزائري
  - دور نسق القرابة والسلطة التقليدية في دعم النظام الأبوي
  - التنشئة الاجتماعية الأسرية و دورها في دعم النظام الأبوي

- العلاقات الأسرية و دورها في دعم النظام الأبوي
- محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية
- محددات مكانة المرأة في الأسرة الممتدة
- محددات مكانة المرأة في الأسرة الزواجية
- مظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث.

- تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة
- تطور الوضع التعليمي و المهني للمرأة الجزائرية
- نتائج الدراسة الميدانية

- تحديد المفاهيم

- مفهوم الأسرة:

لقد عرّفها العالم الانثربيولوجي " ميردوك " بأنها "وحدة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك و تعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، و يوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع و تتكون الأسرة على الأقل من ذكر و أنثى بالغين، و أطفال سواء من نسلها أو عن طريق التبني"1، فهي اللبنة الأولى في بناء المجتمع وخليته الأساسية الأولى التي من خلالها يرى أفراده و يرى الأفراد كذلك مجتمعهم، فهي الوسيط الذي يربط الفرد بالمجتمع، لأن الفرد يأتي إلى المجتمع و يعيش فيه من خلال الأسرة التي ينتمي إليها.

و في تركيزه على الجانب النفسي الاجتماعي للأسرة يعرف عالم الاجتماع " بوجاردس" الأسرة النووية: " على أساس أنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب و الأم و واحد أو أكثر من الأطفال يتبادلون الحب و يتقاسمون المسؤولية، و مهمتها تربية الأطفال و توجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية ."2

اعتمادا على ما سبق يمكن اعتبار الأسرة بمثابة البناء الاجتماعي الذي يتكون من أدوار اجتماعية مرتبة على أساس النوع و المكانة، يكون أساسها دور كل من الزوج و الزوجة اللذان يشتركان في مكان الإقامة الواحد و في مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية، و عن طريق علاقة جنسية شرعية اجتماعيا ينجب الزوجان أطفالا تقوم الأسرة برعايتهم و حمايتهم و تزويدهم بحاجاتهم المختلفة و يقتضي استقرار الأسرة و توازنها سيادة قيم العدالة و المساواة في تقسيم الأدوار و المسؤوليات وكذا قيم الاحترام و الثقة المتبادلتين في إطار تكاملي و بهدف عام هو ضمان استمرار استقرار النسق الأسري الذي هو أساس استقرار المجتمع.

يجمع الباحثون على أن هناك نوعين أساسين للأسرة هما الأكثر انتشارا في العالم و يتعلق الأمر بالأسرة الزواجية و الأسرة الممتدة: ففيما يتعلق بالنوع الأول فإنه يتكون من الأعضاء المباشرين و هم الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين، و لأنها تتميز بصغر حجمها فإن العلاقات الأساسية فيها تقوم على محور

العلاقة بين الزوج و الزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية، و هو نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية و بالتحرر الواضح من الضبط الأسري و علو مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة و هو النمط الأكثر انتشارا في العالم المعاصر.

أما النمط الثاني فهو ناتج عن امتداد الأسرة الزواجية لتشمل إضافة إلى الزوجين الأساسيين الأبناء المتزوجين، و الأحفاد، و غيرهم من الأقارب كالعم و العمة و الابنة و الأرملة، و يقيم كل هؤلاء في نفس الوحدة السكنية و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة. 3 و عادة ما يكثر انتشار هذا النوع من الأسرة في المجتمعات الريفية التي يشتد فيها الضبط الأسري و الرقابة الاجتماعية.

إضافة إلى هذين النمطين هناك أنماط أخرى للأسرة غير أنها محصورة جدا و يقتصر انتشارها على بعض المجتمعات كالأسرة متعددة الزوجات، هذا و يعرف العالم ظهور بعض أنواع الأسرة فرضها التقدم و حركة التصنيع التي عرفتها المجتمعات المتقدمة مثل الأسر الناتجة عن الزواج بالمعاشرة، إضافة إلى أشكال شاذة أخرى للزواج، كالزواج من نفس النوع البشري، و هي ظواهر تحمل بذور فناء هذه المجتمعات.

- **مفهوم عمل المرأة:**

لقد اختلفت الآراء حول هذا المفهوم باختلاف المجتمعات و الثقافات و الحقب التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية، غير أننا من خلال هذا البحث نقصد بعمل المرأة هو كل نشاط تمارسه المرأة خارج البيت تتقاضى نظيره أجرة محددة، و قد ارتبط خروج المرأة إلى ميدان العمل المأجور بعدة عوامل أهمها انخفاض المستوى المعيشي للأسرة نتيجة ارتفاع الأسعار أو بطالة الرجل أو وفاته أو في حالات الطلاق و الانفصال و كذا الحروب ...الخ، أما في وقتنا الحاضر فقد أصبح عمل المرأة خارج البيت جزءا من حياتها و واجب من واجباتها تجاه الوطن و هذا لارتفاع مستوى الوعي لديها و في المجتمع بأهمية مشاركتها في الحياة العامة و تجنبا لتعطيل طاقة هامة تمثل النصف الأخر من المجتمع.

فعمل المرأة أصبح ضرورة حتمية فرضت نفسها في مختلف المجتمعات خاصة بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة و بفعل التطور التكنولوجي الحاصل في مجالات الاتصال و الأدوات الكهرومنزلية، ليس هذا فحسب بل أن المرأة أصبحت تنافس الرجل في بعض الأعمال التي ضلت و لوقت طويل حكرا عليه، بل وقد تحتكر كليا بعض المهن بعد أن أثبتت جدارة فيها على غرار قطاعات التربية و الصحة و القضاء...الخ، و في المجال القانوني تسعى أغلب الدول في العالم إلى تجسيد مثل هذا الحق، و هذا لم يأتي من فراغ بل جاء نتيجة نضال طويل و مستمر للمرأة عبر عدة حقب من الزمن.

- **مفهوم النظام الأبوي الأسري:**

إن النظام الأبوي في نظرنا هو مقولة تحليلية و نموذج مثالي، و مبدأ تفسيري يميز الأسرة كبناء فرعي من المجتمع ككل، و يتميز بلغة خاصة تظهر إلى جانب لغة الحياة العادية، و لا يمكن تحديد مفهومه بدقة دون تحديد أهم

الأبعاد الأساسية المشكلة له و خصائص كل بعد على حدا.

يتميز بسلطة أبوية تبدأ أول ما تبدأ في العائلة بسلطة الأب البيولوجي ثم تمتد إلى السلطة في البيئة الاجتماعية و المتجسدة في علاقات المجتمع و حضارته ككل، تتمثل مظاهر هذه السلطة فيما يلي:

- أن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة في ظل هذا النظام هي علاقات عمودية يشكل الأب محورها تجاه باقي أفراد الأسرة، و الذكور اتجاه الإناث، فسلطة الرجل تجاه المرأة تكون مطلقة و قائمة على فرض الرأي و رفض النقد و غياب الحوار المتبادل، بالمقابل تسود قيم الخضوع و الامتثال من طرف المرأة تجاه الرجل.
- اللاعدالة في توزيع الأدوار الأسرية، و التمييز بين نوعي الجنس البشري الواحد منذ الميلاد، خاصة فيما يتعلق بالحقوق و الواجبات المشتركة.
- أن حرية المرأة تكون مقيدة في ظل هذا النظام تحت تأثير تدخل الرجل في شؤون المرأة و أمورها الخاصة بها كطريقة اللباس و الماكياج، و في التصرف في مالها، و مختلف اختياراتها.

ينبغي التأكيد في هذا الإطار أن هذا المفهوم لا يخرج عن إطار العلاقات الاجتماعية الأسرية التي تجمع أفراد الأسرة في حدود علاقة الرجل بالمرأة كزوج بالدرجة الأولى، أو كأب، و علاقة المرأة بالرجل كزوجة أو كبنت.

- **الاتجاهات النظرية المحددة لمكانة المرأة في المجتمع**
- **مكانة المرأة بين الاتجاه المحافظ والاتجاه المتحرر**

1 – الاتجاه المحافظ:

من بين مؤيديه " بارسونز " و الذي من خلال نظريته حول " التكامل المتبادل " يرى أن أدوار و أسلوب حياة الجنسين (الرجل و المرأة) هي ذات طابع معبّر (دال)، فالرجل هو رب الأسرة و معيلها و المسئول الرئيسي عن النظام المفروض على الأولاد و تربيتهم، أما المرأة فهي بطبيعتها عاطفية تضمن وحدة الجماعة و تغمرها بالحنان و العاطفة الضروريين 4. أي أن وظيفة المرأة عاطفية نفسية تتمثل في التكفل المعنوي.

إن هذا الاتجاه يؤكد درجة اضطهاد الرجل للمرأة، التي تكمن في عدم الخروج للتعليم و العمل أو ممارسة أي نشاط سياسي، مستخدما في ذلك وسائل مختلفة تأتي على رأسها القوانين و التشريعات التي وضعها الرجل بنفسه لتُلائمه و لتكون في صالحه، معتمدا في ذلك على حجج واهية كالمحافظة على الشرف و الأخلاق...، و يوجد هذا الاتجاه بقوة في المجتمعات العربية، حيث تؤكد إحدى المناديات بتحرر المرأة العربية الباحثة " نوال السعداوي " (بأن تقسيم العمل بين الجنسين هو أساس اضطهاد المرأة، إذ أن هذا التمييز جعل علاقة المرأة بالرجل تشبه علاقة العبيد بالسيد). 5.

لقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من طرف أنصار المرأة مبررين ذلك بعدم وجود النمط الأسري النووي لوحده في المجتمع و في العالم، باعتبار أن توزيع الأدوار و الوظائف والسلطة هو أكثر تعقيدا و ذا أشكال متعددة لا يمكن أن تمثلها جماعات مدروسة قليلة العدد، كما اعتبرت هذه النظرية بمثابة تبريرات للواقع التبعي المتجسد في الأسرة التقليدية و الذي فرضه كل من الأسرة و المجتمع و حتى المرأة على نفسها، في حين يذهب منظري الحركات النسوية في

الغرب إلى أن التمايز بين الأدوار الخاصة بالجنسين هو أصل اضطهاد المرأة .

2- الاتجاه المتحرر:

إن مكانة المرأة المتدنية في المجتمع الغربي جعلت الكثير من المفكرين يتطرقون إلى هذا الموضوع، و إن كان العالم "كندرسيه Conderset " هو الذي نادى في نهاية القرن 18 (1788) بضرورة إعطاء المرأة حقوقها السياسية و الوظيفة التعليمية، فإن "جون استوارت ميلMill John Stewart "كان من أوائل من نادى بضرورة إعطاء المرأة حق التصويت في منتصف القرن التاسع عشر (1866)،".

و يُعتبر المحامي السويسري "باخوفين Bachofin" "من أبرز علماء القرن 19 الذين حاولوا تسليط الضوء على دور المرأة و مكانتها و مركزها الاجتماعي الذي كانت تحتله في المجتمعات القديمة و البدائية داعيا إلى تحررها و هذا من خلال كتابه " عقد الأم "، كما حاول تبيان دور المرأة و مركزها في الحضارة و المجتمع، خاصة في المجتمعات القديمة و البدائية، حيث تمتعت بالقوة السياسية و القانونية و بالسلطة، و استدل على ذلك ببعض الأساطير القديمة، فيشير مثلا إلى أن أسطورة " إيزيس " يستدل منها على أن المجتمع المصري كان مجمعا أموميا، كما يشير بذلك إلى أن إله الأرض يظهر في معظم هذه الأساطير على أنه أنثى و ليس ذكرا، و أن أول مظهر للعبادة كان هو عبادة الآلهة الأنثى في كثير من المجتمعات القديمة، فمثلا كانت ربة الحكمة عند اليونان هي " أثينا Athena" و عند الرومان كانت " منيرفا Minerva "6

إلى جانب "باخوفين" نجد أن من بين أبرز مؤيدي هذا الاتجاه الزعيم الماركسي " لينين " الذي يرى أن توزيع امتيازات النساء هو المبدأ العام لكل تقدم اجتماعي و اقتصادي للمجتمع ككل، وينادي بوجوب المساواة المطلقة في الحقوق و الواجبات و الوظائف العامة و المركز الاجتماعي بين الرجال و النساء، ليس هذا فحسب بل أن هذا الاتجاه ذهب أبعد من ذلك ليجعل من تحرر المرأة من قيود الضغوطات الأسرية و خروجها لممارسة وظيفة ما، أحد الشروط الأساسية في تطور المجتمع، فالمرأة حسبه مثلها مثل الرجل كإنسان باستطاعتها القيام بجميع الوظائف مهما كان نوعها، دون إعطاء أي اعتبار للاختلافات البيولوجية و الجسمانية بين الرجل و المرأة.

ومن بين الباحثين العرب المدعمين لهذا الاتجاه المنادي بحرية المرأة المطلقة نجد المصرية المختصة في علم النفس " نوال السعداوي" و التي دعت من خلال كتاباتها "المرأة و الجنس" و" Cachée La Face d'être" إلى تحرر المرأة العربية من العبودية التي تمارسها ضدها الأبوية المستحدثة في كل المجالات سواء تعلق الأمر بالتربية، بالجنس، أو بالمساواة بين الرجل و المرأة ، و إلى جانب "السعداوي" نجد عالمة الاجتماع المغربية " فاطمة المرنيسي"، التي تذهب في تحليلاتها لواقع المرأة العربية إلى أبعد من ذلك بطرح الناحية القانونية الشرعية لظاهره خضوع المرأة و الكشف عن قضية الجنس بين الرجل و المرأة، و أهم الوسائل الواجب اعتمادها لتغيير وضعها في المجتمع المعاصر، و تحريرها من الهيمنة الأبوية التي جعلتها و لمدة طويلة من أحد ممتلكات الرجل وهذا من خلال كتاباتها: "الجنس كهندسة اجتماعية (بين النص و الواقع)"7 و "كيد النساء؟ كيد الرجال؟(8)

●مكانة المرأة في ظل الإتجاه المعتدل

يختلف هذا الاتجاه عن الاتجاهين السابقين كونه يرفض المساواة المطلقة بين الرجل و المرأة إلا في الحقوق و الواجبات المشتركة، فهو لا يرفض تعليم المرأة و عملها، بل يعترف بحق المرأة في العمل في وظائف معينة تنسجم مع طبيعتها، و يرى في أصل كل تمييز ليس إلا على أساس الفروق البيولوجية بين الرجل و المرأة، و التي تسمح للمرأة بأداء دورها بكل نجاح في وظائف على حساب أخرى، و أن لا يكون دورها خارج البيت على حساب دورها الأساسي كأم و ربة بيت و زوجة، و وفقا لهذا الاتجاه فإن دور المرأة خارج البيت يكمن في تلك الميادين التي لا تتعارض مع أنوثتها و خصائصها كامرأة.

إن هذا الاتجاه حسب رواده يقرر المساواة بين الرجل و المرأة، مع تحديد المركز الاجتماعي لكل منهما، و ليس معنى ذلك أن قدرة المرأة أقل من قدرة الرجل، و لكن لكل منهما شأن يعنيه و يختص به، و أن هناك أمورا مشتركة، و هذا كله لكي لا يحدث تعارض و تناقض بين مكونات الجنس البشري الواحد الذي يضم النوعين الذكر و الأنثى، و حفاظا على الأسرة و بالتالي استمرار الجنس البشري.

و تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي لهذا الاتجاه الذي كان أول من أعطى للمرأة حقوقها كاملة غير منقوصة، لذلك من الواجب التطرق إلى مكانة المرأة في الإسلام كنموذج للاتجاه المعتدل، فلقد ظهر الإسلام كدين سماوي بين أحضان مجتمع يتميز باحتقاره للمرأة و وأدها و هي في المهد، و نظرا لما يميزه من صفة التكامل وضرورة هذا الأخير بين عنصري الجنس البشري، فإن الإسلام انتقد النظام السابق الذي أهان المرأة و مارس أبشع صور التمييز ضدها، و قدم البديل و هو مشروع متكامل لبناء مجتمع متحضر بإعطاء كل من نوعي الجنس البشري حقوقه وواجباته بما يحفظ للفرد، دينه و ماله، عرضه ونسله، مما يضمن استمرار المجتمع، فأعطى للمرأة حقوقها دفعة واحدة دون أن تطالب بها أو أن تشكو لأحد عن ذلك الذل و الاحتقار الذي كانت تعيشه، و من أهم ما جاء به في هذا المجال: تحريم الزنا و مختلف الأنكحة الفاسدة، كما أباح الطلاق و الخلع و قيدهما بشروط، فالإسلام كرّم المرأة عبر مختلف مراحل حياتها، بإعطائها مكانة تتلاءم مع خصائصها حيث كرم المرأة كبنت و كأم و كزوجة.

أما عن مساهمة المرأة في الحياة العامة في المراحل الأولى للإسلام، فإن أوضاع الحياة في المدينة المنورة تكشف على أن النساء كن يتولين الأعمال المنزلية إلى جانب الاهتمام بمواقع العمل خارج البيت في أحيان كثيرة و ذلك بسبب انصراف الرجال إلى الجهاد و نشر الدعوة الإسلامية و عدم توفر الوقت لديهم للاهتمام بشؤون البيت مما حتم على زوجاتهم إدارة المزارع و البساتين و القيام بتربية الحيوانات و رعايتها، كما أذن الرسول صلى الله عليه و سلم لامرأة من غفار بالخروج في غزوة "خيبر" من أجل تضميد الجراح و مداواة المرضى و حراسة المتاع، كما شاركت المرأة في الجهاد ضد الروم و منها "أسماء بنت يزيد "، وهي بنت عم معاذ بن جبل، و قد قتلت تسعة من الجنود الروم باستخدام أوتاد الخيمة سلاحا للمقاومة. 9

إنَ أهم ما يميز عمل المرأة في الإسلام هو أن يكون واجبا، و في الإطار الشرعي للدين، و أن يكون في

خدمة المرأة كفرد بالدرجة الأولى و في خدمة أسرتها و مجتمعها بالدرجة الثانية.

هذا و قد ساوى الإسلام بين الرجل و المرأة في مختلف المجالات منها:

● **المساواة في النشأة**: أي انهم من جنس واحد، و أنهم متساوون في الحقوق و الواجبات، حيث أن الجنس البشري خلق من نفس واحدة، قال سبحانه و تعالى في الآية الأولى من سورة النساء: "... يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منهما رجالا كثيرا و نساء، و اتقوا الله الذي تسّاءلون به و الأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا ".

●**المساواة من حيث المسؤولية و الجزاء**: قال تعالى: " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض..." (الآية 195 سورة آل عمران)، كما جاء تحريم وأد البنات صريحا في الآيتين 8 و 9 من سورة التكوير حيث قال تعالى: " و إذا الموؤدة سئلت بأي ذنب قتلت " و كذلك تحريم قتل الأولاد عموما خشية الفقر، قال تعالى: "و لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم و إياكم، إنَ قتلهم كان خطئا كبيرا " (الآية 31 من سورة الإسراء).

●**تنظيم العلاقات الزوجية**: جعل الإسلام من الزواج بمثابة الراحة و السكن للفرد و هو رباط مقدس سماه بالميثاق الغليظ، كما أعطى للمرأة حق اختيار زوجها و استئذانها في ذلك، و أعطاها حق المهر كما أمر الإسلام بحسن معاشرة الزوجة، و التغاضي عن كل ما قد ينتاب العلاقة الزوجية من فتور، قال تعالى:"... و عاشروهن بالمعروف، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا و يجعل الله فيه خيرا كثيرا" (الآية 19 سورة النساء).

●مقومات النظام الأبوي في المجتمع الجزائري

●دور كل من نسق القرابة والسلطة التقليدية في دعم النظام الأبوي

1- نسق القرابة

يعتبر نسق القرابة عاملا أساسيا في دعم النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية، حيث يتمثل في نمط الانتساب الأبوي الذي يشمل كل الأصول و الفروع و الحواشي من الذكور من ناحية الأب و أب الأب من جهة، و الأبناء و أبنائهم من جهة ثانية، ثم العمة وحدها و الأعمام و أبنائهم من جهة أخرى و كلهم يشكلون ما يسمى بأقارب العصب الذين تجمعهم وحدة قرابية يسميها (ابن خلدون) " العصبية " و يتميز هذا النمط بأنه يجعل من مكانة الأب في المركز الأول داخل الجماعة، حيث يكون هو صاحب السلطة في إدارة كل شؤون الأسرة، و يصبح الانتساب إليه هو الانتساب الشرعي و الرسمي و ينتشر هذا النمط في المجتمعات العربية الإسلامية عموما و في المجتمع الجزائري بالخصوص.

و بما أن النظام البطريقي كمفهوم واسع هو ميزة المجتمع الجزائري التقليدي، فإن العلاقات القرابية داخل

الأسرة الجزائرية التقليدية تتحدد حسب عدة عوامل كالسن و نوع الجنس هذا الأخير أثبتت بعض البحوث الاجتماعية في شأنه أن الأم في المجتمع الجزائري هي التي تقوم بالتدابير و الإجراءات الأولية في تزويج أبنائها بالرغم من المراقبة المصطنعة من طرف الأب.10، و هي الحقيقة التي يؤكدها أيضا الباحث "فرانز فانون" بقوله: "إن المجتمع الجزائري هو مجتمع قائم على النظام القرابي الأبوسي، إلا أن قاعدته الخفية هي أمومية"11، فالرجل الجزائري تبقى جميع سلوكاته إزاء زوجته سرية، خاصة إذا تعلق الأمر ببعض التنازلات من طرفه لزوجته، لأنه دائما تحت مراقبة جماعية تتمثل في الجماعة القرابية (أعمام، أبناء عمومة...) و هي التي تخضع الأب لقراراتها و توصياتها، لذلك فهو يتعامل مع أسرته و أبنائه و زوجته وفقا لما تنص عليه تلك الجماعة، لذلك فالأب يهمه رأي الجماعة القرابية فيه، ومنه نستنتج أن الجماعة القرابية هي التي تستعمل الأب لترسيخ الثقافة الأبوية ككل و تمكنه من جهة أخرى من تدعيم سلطته و تثمينها إزاء زوجته و أبنائه.

2- السلطة التقليدية:

إن أول سلطة عرفها المجتمع الجزائري هي سلطة مجلس الجماعة برئاسة شيخ القبيلة التي جسدت و كرست السلطة البطريقية ككل و التي عززت فيما بعد سلطة الأب داخل الأسرة و يشكل هذا المجلس إحدى المؤسسات الاجتماعية و الإيديولوجية للمجتمع آنذاك، و التي عملت على تمرير القيم السلطوية (العمودية) و الهرمية نحو المؤسسة الأسرية، هذه الأخيرة التي تحوي جماعة أخرى لا تقل أهمية مقارنة بالأولى و هي الجماعة القرابية، و التي بدورها تمارس عملية الضبط و بالتالي السلطة على حياة الأفراد داخل الأسرة.

و يُعتبر الأب أحد العناصر الفاعلة في هذه العملية، إذ يجد نفسه أمام وضع يتوجب عليه القيام بذلك الفعل السلطوي تجاه أبنائه و زوجته، سواء عن إرادة أو عن غير إرادة، لأن عدم قيامه بالفعل السلطوي هذا يعرضه إلى انتقادات شديدة، و بالتالي إلى عقوبات معنوية قد تقلل من شأنه و مكانته داخل الوسط الأسري الممتد، لأن هذه الجماعة القرابية المتمثلة في الأعمام و أبناء العمومة و الأخوال و أبنائهم، ترى في ذلك نقصا في كرامته و رجولته، مما يؤثر سلبا على صورة الأسرة ككل وعلى شرفها.

رغم أن النظام الأسري في المجتمع الجزائري هو نظام قرابي أبوسي حيث أن التسمية و الانحدار هو في خط الأب باستثناء مجتمع الطوارق في الصحراء الجزائرية، حيث تشكل المرأة صاحبة الانحدار و التسمية و السلطة إلى غاية اليوم، إلا أن النظام الأسري الجزائري تحظى فيه الزوجة بمكانة قوية في الوسط الأسري و إن بدا ذلك غير معقول داخل الأسرة التقليدية، لأن ذلك يبقى سريا و غير معلن عليه، و ذلك راجع إلى الخصوصيات الثقافية للمجتمع الجزائري.

II – التنشئة الاجتماعية الأسرية و دورها في دعم النظام الابوي

إذا كانت القيم الاجتماعية هي التي تعبّر بالدرجة الأولى عن حاجات الفرد و رغباته، فإن هذه القيم يكتسبها الفرد منذ صغره عن طريق عملية هامة و ضرورية هي التنشئة الاجتماعية، هذه الأخيرة هي التي تقوم بعملية دمج الفرد في الإطار الثقافي العام عن طريق تعليمه نماذج سلوكية معينة في المجتمع الذي ينتمي إليه و

بفضلها تكتمل شخصية الفرد لما تدخله عليه من أفكار و معتقدات...الخ، و يتعلم الفرد بذلك كيف يتفاعل و يتكيف مع أفراد جماعته، عن طريق ما يكتسبه من القيم و المعايير التي تمثل لديه الموجّه الأول.

و تصنف الباحثة "زردومى" التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية إلى ثلاث مراحل: 12

- المرحلة الأولى: و خلالها يتم تعليم الطفل في مراحله الأولى آداب الأكل و الشرب، والنطق بالبسملة في بداية تناول الطعام، و الحمد لله حين الانتهاء من الأكل، و على نظافة الجسم و اللباس كذلك.
- المرحلة الثانية: و تتمثل أساسا في التربية الأخلاقية، التي تحث على تجنب الشر و العمل بالخير و التحلي بالحشمة، و إجتناب الأفعال المحرمة (كالكذب، شرب الخمر، الشتم...)، أي تجنب كل السلوكات المنافية لقيم الأخلاق الإسلامية.
- المرحلة الثالثة: و تتمثل في التربية الاجتماعية، حيث يتعلم الفرد أهم القواعد الأسرية و الاجتماعية التي يجب الامتثال لها، و تصبح الأسرة نظاما حقيقيا يقوم على المراقبة و ضبط سلوكات أفرادها بداخلها. فبالإضافة إلى دور الأم الفعّال في تنمية الطفل نفسيا، فإنها تعمل خلال هذه المرحلة على تنمية الطفل اجتماعيا كذلك و يتجلى ذلك من خلال الاعتراف الأولي بدور و مكانة الأب في حياة الطفل حيث تحاول إدخال صورة الأب فعلا و قولا في ذهنية الطفل و تدفعه بذلك إلى عالم الرجولة، و هو ما لوحظ غالبا من أن الأم في الأسرة الجزائرية بصدد إعادة إنتاج نفس القيم الأسرية و التي منها التشدد على حماية شرف الفتاة و تجسيد قمع سلطة الرجال على النساء، حيث تدعم المرأة سلطة الأب في الأسرة، فتشعره بأنه صاحب القرار و السلطة و أنه الأجدر بالمسؤولية الأسرية، وهنا ينكشف الجانب النفسي التربوي لعملية سلطة الذكر عموما و الأب خصوصا و امتيازاته مستقبلا فالفرد الذكر بمجرد تلقيه هذا الشعور الباطني بأهميته داخل الأسرة، و بأنه الجنس الأفضل و الأجدر و الأقوى و يستمر هذا الشعور مع بلوغه و رشده إلى غاية زواجه، فتزداد قوة رجولته و مسؤوليته خاصة بعد ميلاد الأبناء.

إن هذا التمييز في التنشئة يبدوا واضحا منذ الطفولة حيث غالبا ما يفضل الذكر عن الأنثى و أول ما تبدأ التفرقة بين الأخ و الأخت بواسطة المهام المخصصة لكل جنس على حدا، فتعلم البنت الأعمال و الأشغال المنزلية في سن لا يزال سن اللعب بالنسبة للذكر و بالتالي تلتحق البنت (الأخت) بجماعة النساء في سن مبكرة و بصفة عفوية، و يبقي بالمقابل الرجال عناية فائقة بالذكور، و هو ما وسع الهوة أكثر بين نوعي الجنس البشري عموما و هذا النمط من التنشئة الاجتماعية الذي رافق الفرد منذ نشأته الأولى، هو الذي من شأنه أن يطبع الأسرة و المجتمع بالسمات الأساسية للنظام الأبوي، و التي منها مبدأ الفصل بين نوعي الجنس الواحد في الحيز المكاني، و تقسيم العمل حسب الجنس، فنجد من الخصائص الأساسية للرجل أن لا يجتمع بنساء العائلة و لا يتحدث إليهن و لا يأكل معهن، لأن ذلك يعتبر عيبا على المرأة البالغة التي يجب أن تتخذ موقفا متحفظا من الرجال، و من ناحية أخرى نجد أن عمل المرأة يكون في محيط البيت و يتمثل في إعداد الطعام، و غسل الأواني و حلب المواشي، و هي كلها أعمال لا يحق للرجل التدخل فيها، بل إن المهمة الموكلة إليه إجباريا هي خارج البيت و تتمثل في جلب قوت عياله، و(هذا النوع من تقسيم العمل هو بالضرورة الذي يلزم التمييز بين الجنسين)13، على حد تعبير الباحثة "سعاد خوجة"، و لو أن هذا الرأي لا

يعتبر صحيحا في كل الحالات خاصة أمام الاختلافات البيولوجية التي أرّخت لهذا التقسيم.

III – العلاقات الأسرية و دورها في دعم النظام الأبوي

نظرا لارتباط النظام الأبوي بالمجتمع التقليدي الجزائري، فإن طبيعة العلاقات الأسرية تتجسد في نمط الأسرة الغالب آنذاك، و هو العائلة التقليدية (الممتدة).

يرى الباحث "بياربورديو": أن العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة (الجزائرية) تتميز بنوع من الاحترام و الخوف، احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، و الخوف الدائم من عقاب و لوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد ، و مثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية و التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده، و تستمر جذور و آثار هذه العملية حتى كهولة و شيخوخة الفرد و هذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية و شخصية الفرد، فالمشاعر الفردية ليست هي بالغائية، لكنها يجب أن تبقى خفية و مقموعة، و كل سلوك لا يتوافق و المعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة 14 .

و يمكن تحديد أهم العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية كما يلي:

-1 **العلاقة بين الزوج و الزوجة:** و تقوم على أساس الحقوق و الواجبات المتبادلة بين الزوجين، فما هو حق للزوجة يعتبر واجب على الزوج و العكس صحيح، و في الأسرة الجزائرية نجد من واجبات المرأة رعاية الأطفال و تربيتهم حتى زواج البنت و بلوغ الذكر و اتجاهه إلى عالم الرجال، إضافة إلى ذلك يلقى على عاتقها مسؤولية كل الأشغال المنزلية، أما الزوج فإنه و تحت تأثير العوامل السابقة (القرابة، النظام الأبوي...) يحاول إظهار السلطة المطلقة على زوجته عن طريق إبراز رجولته أمامها و الاستخفاف بآرائها و عدم مشاورتها في أغلب الأحيان و لا سيما عند تواجده إلى جانبها في وسط أفراد العائلة الكبيرة، لأنه يرى في ذلك الوسيلة الكفيلة بضمان و تقوية رجولته و كرامته، و هكذا تصبح الزوجة تحت طاعة الزوج بحيث تقبل سلوكاته مهما كانت، و هذا ما يؤدي إلى حدوث هوّة في العلاقة الزوجية بحيث تبقى النظرة التقليدية إلى الزوجة، التي تصبح في ظل هذه الظروف تشعر بالسلبية و عدم الثقة بالنفس و هو ما قد يجعلها تضع هدفها الأول بعد الزواج هو خدمة زوجها و أبنائها، وهو ما تربي المرأة ابنتها عليه منذ مراحل طفولتها الأولى، دون النظر إلى حقها في العدالة مع زوجها في مختلف جوانب الحياة المادية و المعنوية.

مهما يكن فإن ضمان استمرار و استقرار النسق الأسري يقوم أساسا على طبيعة العلاقة الزوجية أي (أن طبيعة البناء الأسري تتحدد أساسا في نموذج طبيعة العلاقات و التفاعلات بين الزوجين بالإضافة إلى أطفالهما) **15**

-2 علاقة الأب بالأبناء: و هي علاقة مبنية على احترام و طاعة الابن للأب، فيرى الابن أنه من حق الأب إلزام و فرض قيم و سلوكات على الأبناء باعتباره صاحب القوة و المالك في الأسرة و تبقى علاقته التبعية هذه و تستمر منذ صغره إلى غاية رشده، أين يبقى خاضعا لأبيه في مختلف الجوانب المادية و الاجتماعية لذلك نجد أن الطفل الذكر يلعب دورا هاما في استمرارية القيم الأبوية، حيث يحدد توارث هذه القيم داخل الأسرة، فعلاقة الأب بالابن تأخذ نموذج علاقة اللا تكافؤ، حيث أنها علاقة عمودية في اتجاه واحد فعلى الابن الاحترام و الطاعة و قبول كل الأوامر

الصادرة عن أبيه دون نقاش، مهما كان سنه، أما علاقة الأب بالبنت فهي علاقة جد متحفظة فإضافة إلى طاعة الأب و الاستجابة لأوامره فهي تتميز بالخجل و الحشمة..."

-3 علاقة الأم بالأبناء: إن الأم تكون علاقتها العاطفية صلبة مع الذكر مقارنة بالأنثى و يتجلى ذلك من خلال التمييز بينهما، إذ تحاول الأم إدخال قيم الأبوية فيه بترسيخ فكرة الرجولة-السلطة – القوة...، مما يؤثر على شخصيته حيث يصبح ينافي كل جنس مخالف له بدءا بأخته و أمه و زوجته ...، و هي نفس الفكرة التي أكدها أغلب الباحثين العرب في هذا المجال و التي مفادها أن الزوجة الأم داخل الأسرة أصبحت تعيد إنتاج القيم التقليدية الأبوية، فالمرأة و رغم مناداتها بالحرية و المساواة مع الرجل إلا أنها تعمل على زرع بذور استمرار هذا النظام بشكل غير واعي، أما علاقتها بالبنت فهي مختلفة من حيث المعاملة و التربية، و هنا لا تكون للبنت نفس الفرصة مثلها مثل الذكر في تحقيق شخصيتها فالزوجة الأم تسعى إلى تلقين ابنتها قيم و عادات أسرية، كشغل البيت...، إضافة إلى تعويدها على صفة الحرمة و الحشمة أمام جنس الذكر مهما كان سنه بداية بأخيها و والدها إلى غاية زوجها في المستقبل.

-4 علاقة الأخوة و الأخوات: تأخذ هذه العلاقة ثلاث صيغ هي:

أ- علاقة الاخوة الذكور: و تتميز بالمرح و اللعب مع بعضهم البعض في فترة الطفولة، لكن تتغير تدريجيا مع كبر السن، حيث تصبح يسودها الجدية و الالتزام المتبادل، و علاقة التعاون في مختلف المجالات الزراعية الاجتماعية... و تزداد مسؤولياتهم عندما يتعلق الأمر بالأمور الأسرية الخاصة، كما يتمتع الأخ الأكبر بمكانة هامة داخل الأسرة بعد مكانة الأب، و تلقى على كاهله مسؤولية رعاية إخوته و أخواته الأصغر منه حتى و إن كان متزوجا و له أبناء، فهو المكلف و صاحب السلطة الأسرية في غياب الأب و بالمقابل يحتفظ بعلاقة الاحترام و الطاعة و التقدير من طرف إخوته الأصغر منه.

ب- علاقة الأخوات الإناث: و تتسم بالزمالة و الصداقة و إفشاء الأسرار بينهن، و تقوم على التعاون في القيام بأشغال البيت، كما تقوم علاقة احترام بين الأخت الصغرى و الكبرى وتسود بينهن علاقة تضامن في الحفاظ على كرامتهن و شرفهن الذي هو جزء هام من شرف الأسرة.

ج- علاقة الأخ بالأخت: و تأخذ تقريبا نفي علاقة الأب مع البنت، خاصة مع كبر السن حيث تتميز بخوف و حشمة الأخت " تجاه " الأخ، و تستمر هذه الصفة حتى زواجها و حتى بعد الزواج.

5-علاقة الحفيد و الحفيدة بالجد و الجدة :و هي علاقة بين جيلين مختلفين، تتميز بتقدير و احترام و طاعة الأجداد مهما كانت آراءهم و أفكارهم، نظرا لكبر سنهم من جهة، و لأنهم يعتبرون رمزا روحيا قويا للثقافة الأسرية من جهة أخرى، كما تسود كذلك علاقة مرح و لهو بين هذين الجيلين.

4- محددات مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

●محددات مكانة المرأة في الأسرة الممتدة

-1 دور الزواج في تحديد مكانة المرأة: إن المرأة التي تتزوج في تقاليد الأسرة الممتدة هي الأوفر حظا للحصول على منزلة أفضل في نظر عائلتها و جيرانها، بل تحسد من طرف قريناتها على هذا الوضع، لذلك أضحت المرأة العانس وصمة عار في الأسرة و المجتمع و هي عرضة لمختلف الاتهامات، ويصطلح على تسمية " بايرة "كل فتاة تجاوزت سن معين دون زواج، كما أنه و حتى في الزواج فإن مكانة المرأة تختلف من حيث قيمة مهرها و حسب زوجها و مكانته الاجتماعية، و نتائج ليلة الدخلة...الخ.

-2 دور الإنجاب في تحديد مكانة المرأة: إن قيمة المرأة كزوجة أو كزوجة ابن يكمن في إنجاب الأولاد و الذكور منهم بالخصوص، فالمرأة و بعد زواجها مباشرة تكون كل اهتمامات العائلة منصبة نحوها، منتظرين اليوم الذي تثبت فيه أنها غير عاقر و الذي تستطيع فيه وضع الطفل الذي سيحافظ على استمرار العائلة وحمل اسمها، لذلك فإن المرأة العاقر يكون غير مرغوب فيها، ولا تتمتع بأية مكانة في الوسط العائلي، حيث غالبا ما يكون مصيرها الطلاق لتعوّض بامرأة أخرى قادرة على الإنجاب، كما أن المرأة التي تنجب الإناث فقط تكون أقل شأنا و اهتماما من المرأة التي تلد الذكور، (لذلك فإن عملية إنجاب الذكور تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي من خلالها يتم ضمان مكانة المرأة و ترسيخها في الأسرة) 16 .

-3 دور التنشئة الاجتماعية في تحديد مكانة المرأة: إن أهم ما يميز هذه التنشئة في العائلة الجزائرية أنها في محتواها تمييزية لصالح الذكور على حساب الإناث، و الأكثر من ذلك أن المرأة تجسد هذه الفكرة رغم أنها ضحية هذا النظام التمييّزي، فالأنثى منذ ولادتها و هي بدرجة إلى الوراء مقارنة بالذكر، فهي تولد بعيدة عن الفرح و الاحتفال، فولادة الذكر في الأسرة حسب "فرانز فانون" "تحظى بمزيد من الحماسة عن ولادة الأنثى،(لأن) الأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال و الخليفة على الأرض و العائلة بعد موته، بالإضافة إلى الوصي على الأم و الأخوات"17، ليس هذا فحسب بل أن البنت تحظى بتربية مختلفة عن تلك التي يحظى بها أخوها الذكر، و كل شيء يحدث يأتي ليذكرها بتفوق الذكر عليها في مختلف المناسبات التي تقتضيها المراحل الأساسية للحياة، كمناسبات الميلاد، وقص الشعر لأول مرة، و حفل الختان...الخ.

إن اكتشاف الفتاة لهذا التفضيل و لهذه الفروق ، إضافة إلى السلطة التي يمارسها عليها أخوها بإيعاز من والديها و الأسرة ككل، يجعلها تخضع و تتحلى بالطاعة و التنفيذ حتى و لو كان الأخ أصغر منها، بالمقابل يدرب الذكر على أن يكون هو الآمر و الناهي، و أن لا يقبل أي مناقشة في أموره الخاصة من قبل الإناث، و في ظل هذا الوضع كثيرا ما تحلم الفتاة بالزواج معتقدة بأنه هو الحل لمشكلتها و حريتها، و وسيلة لإبراز شخصيتها، إلا أنها في الواقع تصطدم بعد الزواج بأشخاص آخرين يمارسون عليها سلطة أشد من الأولى ألا و هي تلك المتمثلة في سلطة الزوج و الحماة.

و تلعب المرأة (الأم) دورا هاما في التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة حيث تعتبر بمثابة الحارس للقيم و التقاليد الاجتماعية، و يتمثل دورها في عملية الاستنساخ الثقافي، حيث أن أول ما تقوم به في هذا المجال هو فصل الذكور عن الإناث أين يحظى الذكر بأهمية بالغة مقارنة بالأنثى، إذ أنه و في الوقت الذي تتميز علاقتها مع ابنها الذكر بالاعتزاز و الافتخار، فإن علاقتها بالأنثى تتميز بتوجيه النصائح و الأوامر لتحضيرها لمواجهة الحياة بعد الزواج، معلمة إياها أصول الحشمة و الطاعة و إجادة الأعمال المنزلية منذ سن مبكر، و بذلك فإن المرأة تحمل في ذاتها بذور مكانتها المتدنية، فهي تعيد إنتاج وضعها الحالي عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تقدمها لأبنائها، و منه فإن النظام الأبوي الذي تشكل التنشئة الاجتماعية أحد قواعده الأساسية هو عبارة عن منظومة كاملة تعيد تشكيل دونية المرأة.

- **محددات مكانة المرأة في الأسرة الزواجية**

-1 دور التعليم في تحديد مكانة المرأة

يعتبر العلم أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية، حيث لعب التعليم على مر التاريخ البشري دورا حاسما و مهما في ترقية مكانة المرأة على المستوى العالمي و ذلك بمساهمته في إخراجها من عالمها التقليدي الضيق المتمثل في الحياة المنزلية وتمكينها من الانفتاح على أفاق جديدة لمواكبة متطلبات العصر، هذا و يعتبر التعليم من بين الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تساوى فيها المرأة مساواة فعلية مع الرجل و في مختلف التخصصات نظرا للدور الذي يلعبه في حياة المرأة و في هذا المجال أثبتت الدراسات أن تعليم المرأة يساعدها على تنظيم أسرتها و يزيد من فرص حصولها على العمل المناسب، خاصة إذا كان مرتبطا باحتياجات المجتمع و متماشيا مع عملية التقدم.

كما أن التعليم يرفع كذلك من مستوى وعي المرأة بحقوقها و السعي إلى اكتسابها، كما يزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة، أي بمعنى يساعد على ما يعرف في الأدبيات الدولية " بتمكين المرأة "، فالمرأة المتعلمة مقارنة بالمرأة الأمية، تتلقى الاهتمام و الاحترام من طرف الرجل، و ذلك لما يطبع سلوكاتها و علاقاتها و حتى نوع عملها و لباسها من دقة و أناقة، يلقى استحسان و رضا الرجل و أفراد الأسرة، لهذه الأسباب و غيرها يعتبر تعليم المرأة ضرورة لا بد منها من أجل تحقيق التقدم و الرقي الاجتماعي، و في هذا الإطار تكاد تجمع أغلب المقالات و الاجتماعات و الندوات التي تعالج موضوع المرأة على أن أمية المرأة العربية هي أهم عوائق مشاركتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة في مختلف الأقطار العربية.

-2 دور العمل في تحديد مكانة المرأة:

إن تحقيق الذات و إثبات الوجود، و شعور الفرد بتقدير و احترم الآخرين له، هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت و التفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح و اكتساب المكانة، و قد تبين من دراسة قام بها الباحث "YARROW" أن (48 %) من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة

يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع و إرضاء حاجة البقاء بصحبة الآخرين، كما أن العمل يعطيهن الفرصة لتحقيق ذواتهن... و أن التحاق المرأة بالعمل هو لسبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي قد يفصلها عن المجتمع18.

فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها و مركزها الاجتماعي لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة أحيانا للزوجة أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى، وهذا ما تؤكده دراسة أقيمت بمدينة عمان العربية حول علاقة الزوجة العاملة بزوجها (سلطة الزوج)، و في نفس الإطار توصل الباحث الجزائري " فاروق بن عطية " في دراسته حول "عمل المرأة في الجزائر" إلى أن تطور مكانة المرأة و بالتالي الزوجة يكون مرهون بخروجها للعمل و حصولها على مدخول خاص يجعلها تملك و تكتسب وعيا بذاتها 19.

-3 دور العامل الديمغرافي في تحديد مكانة المرأة:

إن انقسام الأسرة الممتدة و بروز نمط الأسرة الزواجية المتمركزة في المناطق الحضرية أثّر على سلطة الأب (الزوج) على المرأة داخل الأسرة، و هذا ما تؤكده الباحثة "بن خليل" بقولها (إن الأسرة الجزائرية الحضرية ذات النمط النووي (المقلص) قد أكسبت أفرادها نوعا من التحررية و الاستقلالية الذاتية و ذلك نتيجة تناقص حجمها من حيث عدد الأفراد فيها (الأقارب) و كل هذا أدى إلى تناقص اتجاه سلطة الأب داخل الأسرة. 20.

فالمرأة باستقلالها السكني عن الأسرة الممتدة تصبح أكثر حرية في مختلف تصرفاتها داخل الأسرة و في علاقتها بزوجها و أبنائها، حيث يصبح هناك حوارا مباشرا بين أفراد الأسرة و تشاور دائم في مختلف القضايا التي تهم الأسرة، و هذا لأن الرقابة الجماعية لأفراد القرابة هي التي تشجع و تجسد سلطة الزوج وهي التي تعتبر معيارا لإثبات وجوده أمام قرابته و أفراد عائلته و بالتالي تحد من حرية المرأة و من سيادة القيم الديمقراطية في الوسط الأسري.

5- مظاهر تغيّرمكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث

I – تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة

بعد الاستقلال تم تسخير الجهود إلى عملية البناء و التشييد، الأمر الذي تطلب ضرورة إشراك المرأة، و في هذا الإطار تم إصدار جملة من القوانين نصت في أغلبها على أهمية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية العامة،في التنمية و في العائلة، حيث أن مشاركة المرأة الفعالة في الثورة التحريرية أكسبتها حقوقا مدنية تجسدت في مختلف المواثيق الرسمية الصادرة بعد الاستقلال و التي أقرت المساواة الفعلية بين الجنسين في مختلف المجالات لاسيما التعليم و العمل، لدرجة أنه لا توجد أي مادة في القانون الجزائري الحالي تمنع تعليم المرأة أو عملها مثلها مثل الرجل تماما و لها كل الحق في تقلد مختلف المناصب ذات المسؤولية العليا، و في هذا الإطار كان ميثاق طرابلس 1962، أول من نادى بحقوق المرأة

والحديث عن الاهتمام بها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و من بين ما ورد فيه:

"لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها و يقيّدها بإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون المنزلية و تنمية البلاد ...(لذا) ينبغي للحزب في الجزائر... أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة و تفتحها، و أن يدعم عمل المنظمات النسوية" 21

كما أعطي الميثاق الوطني أهمية لدور المرأة في المشاركة إلى جانب الرجل في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، منوها بالتحسن الذي عرفته مكانة المرأة، و ضرورة دعمه مستقبلا:

" إن وضع المرأة الذي طالما أضرّت به الأفكار الإقطاعية و التقاليد المضادة لروح الإسلام التجديدية قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير، بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها تلازم دركا منحطا، و هي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها ...و بالرغم من تحسنها الملاحظ فإن ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة و المبادرات و هي ليست مرهونة بالدور الوطني الاجتماعي الذي أدته بجانب رفيقها الرجل أثناء الثورة المسلحة، بل هو مطلب تستلزمه روح العدالة و الإنصاف"22. و يضيف "... و على الثورة الجزائرية أن تستجيب لتطلعات عمل النساء في البلاد و ذلك بتوفير الشروط الضرورية لترقيتهن، و ستظل الثورة دون أهدافها إن هي لم تصمم على أن تدمج بنفسها في مسيرتها الملايين من النساء الجزائريات اللواتي شكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع..."23.

" ...فالنساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل و يشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد، لا يعني تعطيلها إلا ضعفا في الاقتصاد و تأخر في التطور الاجتماعي، على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب أن يراعي ما يقتضيه دورها كزوجة و كربة بيت "24

أما الدستور الجزائري فقد كان واضحا في إقرار المساواة بين الرجل و المرأة أمام القانون من خلال المادة 52 التي نصت على أنّ : " لكل المواطنين الحق في العمل "25 و هو إقرار قطعي لا نقاش فيه على شرعية المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة و ليس هذا فحسب بل ذهب إلى أعمق من ذلك حين جسد المساواة الفعلية كذلك في الأجر، وهو ما يؤكده نص المادة 59 من الدستور: " الحق في أخذ حصة من الدخل القومي مرهون بإلزامية العمل، كما تخضع الأجور للمبدأ القائل التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر، و تحدد طبقا لنوعية العمل المنجز فعلا و لحجمه " . .26

هذا و قد أعلن رئيس الجمهورية في خطابه المؤرخ في 29 أكتوبر 2008 الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2008/ 2009 عن تعديل الدستور الحالي مؤكدا على أن من بين التعديلات الأساسية التي سيعرفها الدستور الجديد هو إدخال مواد جديدة تهدف إلى ترقية الحقوق السياسية للمرأة و توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات.27، و هي إجراءات من شأنها دعم حقوق المرأة في المجتمع و هو ما تجسد فعلا من خلال القانون الصادر في جانفي 2012 و القاضي بترقية الحقوق السياسية للمرأة و فرض سياسة الكوطة بالنسبة للمرأة على مستوى المؤسسات السياسية للدولة.

أما قانون الأسرة الجزائري فقد كرس توحيد سن الزواج بالنسبة للذكر و الأنثى و وضع شروطا للتضييق من

مجال اللجوء إلى تعدد الزوجات، إلى جانب منح الزوجة الحق في التطليق و الحق في المطالبة بتعويض عادل، و توضيح أحكام الخلع و إلزام المطلق في جميع الأحوال أن يوفر لولده المحضون مع الحاضنة سكنا ملائما و إلا فعليه دفع أجرته و بقائهما في بيت الزوجية إلى غاية تنفيذ الحكم القاضي بالسكن، و كذا للأم الحق في الحلول محل الأب لإتمام التصرفات الإدارية و المدرسية في حالة غياب الأب، لكن رغم ذلك لا يمكن نكران التراجع المسجل في بعض ميادين حقوق المرأة من خلال هذا القانون، غير أن تقييد تعدد الزوجات الذي حددته المادة (8) من نفس القانون وضبطته بشروط من الصعب توفرها كالعدل بين الزوجات و إخطار زوجته الأولى بالزواج الجديد من شأنه أن يشجع على بروز ظاهرة أخرى من شأنها الإضرار بالمرأة و هي "الزواج العرفي" الذي عرف انتشارا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن القانون الحالي يوجب على الزوج إخطار زوجته الأولى بالزواج الثاني، و بالمقابل أعطى للمطلقة الحاضنة الحق في الاستقلال بمسكن الزوجية هي و محضونيها في ظل الظروف الاقتصادية القاهرة التي تعيشها أغلب الأسرة الجزائرية، وهنا يلجأ الزوج تهربا من القانون إلى الزواج العرفي الذي لا يستدعي إعلام الزوجة الثانية فالزواج أصبح يتطلب ترخيص الزوجة الأولى وكذا الحصول على ترخيص من القاضي.

إن هذا الزواج العرفي و مهما كان نوعه فإنه يكلل في الأخير بإثبات من طرف القانون و إلا فإنه سيفتح مجالا لبروز مشاكل اجتماعية أخرى تتعلق بأبناء غير شرعيين أو أشخاص يعيشون على هامش المجتمع، فإذا كان القانون قد منع اللجوء إلى الزواج من امرأة ثانية و قيده بترخيص الزوجة الأولى و القاضي حسب ما ورد في المادة (8) من القانون فإنه قد حلل هذا التعدد و سهله عن طريق الزواج العرفي الذي يشترط فقط أن يكون مستوفي الشروط، وإذا كان الولي شرط من شروط الزواج فإن القانون الحالي في مادته 11 يبيح بصفة غير مباشرة الاستغناء عنه، أي انه إذا اختل شرط من شروط الزواج و تم الدخول فإن العقد يثبت و بالتالي فإن شرط الولي قد يمكن تجاوزه ليسهل للقاضي إتمام الزواج، في حين نجد أن الزواج يبطل في حال ما إذا اختل أكثر من شرط كعدم توفر الصداق و الشهود مثلا، لكن يثبت رغم ذلك.

نستنتج مما سبق أن قانون الأسرة الجزائري في مجمله عزز مكانة المرأة داخل الأسرة، و أن المشكلة التي تواجهها مكانة المرأة الجزائرية لا تكمن في القانون كنص تنظيمي، بل في مدى تطبيقه على أرض الواقع حيث تعارضه التقاليد و القيم الاجتماعية الموروثة عبر الأجيال.

●تطور الوضع التعليمي و المهني للمرأة الجزائرية

● تطور الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية

بعد الاستقلال وجهت الدولة جهودها إلى تطوير التعليم و تعميمه من أجل القضاء على الأمية التي بلغت (% 85) آنذاك، و ذلك عن طريق سياسة مجانية التعليم و إجباريته، و في هذا الإطار يؤكد "مصطفى زايد":(أن مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزاميته في التعليم الابتدائي كفل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية)28، و هكذا أعطت هذه السياسة فرصا متكافئة للولد و البنت على حد سواء، و لو أن المرأة في الوسط الحضري كانت أوفر حظا في الاستفادة من التعليم مقارنة بنظيرتها في الريف حيث يلاحظ انه ورغم ارتفاع السن القانوني للزواج إلى 18سنة إلا أن

هرم التعليم بالنسبة للمرأة يضيق بدرجة أكبر كلما صعدنا في المراحل الدراسة و هذا راجع إلى ترك الكثير من البنات تعليمهن تحت تأثير ظاهرة الزواج المبكر لأن إنشاء أسرة بالنسبة للمرأة كان يشكل في نظر المجتمع قيمة اجتماعية أفضل من إكمال مشوارها التعليمي، كما أن نظرة المجتمع إلى دور المرأة بأنه يقتصر على كونها زوجة و ربة بيت،جعل بعض الآباء يرفضون الاختلاط في التعليم، و يعتبرون خروج المرأة تصرفا غير لائق و يتعارض مع حرمات الأسرة و شرفها.

لكن و رغم هذه الظروف إلا أن عملية التعليم عموما و تعليم البنات بالخصوص عرفت تطورا سريعا خاصة في الأطوار الأولى حيث انتقلت من (36,9 %) سنة 1966 إلى (67,3 %) سنة 1980 ثم إلى (80,70 %) سنة 1998، لتفوق(5% 9) حاليا غير أن أهم ملاحظة يمكن التطرق إليها في هذا الإطار هو أن الفرق بين الإناث و الذكور الذي كان (20 %) سنة 1966 لم يتجاوز(3 %) في الوقت الحالي ، كما أن نسبة نجاح البنات في شهادة البكالوريا أصبحت اكبر من نسبة الذكور و نسبة المسجلين في الجامعة من الإناث أكبر من الذكور 29.

إذا هناك تطورا و نموا حقيقيا و عميقا لنشاط تعليم المرأة و هو ما من شأنه أن يؤثر إيجابا على الأداء الوظيفي لمجتمعنا عموما و للمرأة بصفة خاصة، و لأن عملية تعليم المرأة، تعتبر أحد أهم شروط تحررها و تمكينها من المساهمة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، فإنه يتطلب بالموازاة مع ذلك البحث في أشكال التعليم و مضامينه و مدى خدمته لأغراض تحرر المرأة و تقدم المجتمع، و التأكيد على ارتباطه بالحاجات الملحة للأسرة و المجتمع.

2- تطورعمل المرأة

يكاد يجمع أغلب الباحثين على دور العمل في التعبير عن مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة العاملة حسبهم هي أكثر أهمية و أكثر امتيازات من المرأة الماكثة بالبيت، فعمل المرأة و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة أصبح أكثر من ضرورة، بل حتمية لا بد منها.

و إذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية و مشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال فإن واقعها المهني عرف تغيرا ملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، و لو أن هذا التغيّر كان بطيئا نوعا ما بفعل عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع، إلا أنه يعتبر مؤشرا إيجابيا على تحسن وضع المرأة، و مكانتها في المجتمع، و في هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عمل المرأة في المجتمع انتقلت من (1,68 %) سنة 1977 لتصل إلى (13,90 %) سنة 2001 تتجاوز (18 %) حاليا 30، بالمقابل استطاعت المرأة أن تكتسح مختلف مجالات العمل، و تشغل مختلف المناصب، حيث تشكل (7.7%) من هيئة البرلمان و أكثر من (33%) في القضاء و أكثر من (48%) من قطاع التربية و تتجاوز هذه النسبة (20%) من قطاع الصحة و أكثر من (12%) من قطاع الداخلية و الجماعات المحلية.

إن أهم ما يميز عمل المرأة في المجتمع الجزائري هو انحصاره في قطاعات معينة على حساب أخرى، حيث يحتوي كل من قطاعات التعليم و الصحة و العدالة على النسبة الأكبر من النساء العاملات لذلك من الواجب ضرورة إعادة النظر في توفير فرص العمل المنتج كشرط لمساهمة المرأة فيه، لأن خروج المرأة للعمل و ممارستها أي نشاط ليس كافيا للقول أن المرأة في حالة عمل، باعتبار أن العمل هو كل نشاط منتج لذلك بات من الضروري توفير بعض البدائل

الوظيفية لأداء المرأة للوظائف التي كرسها لها التاريخ الاجتماعي الطويل مثل توفير دور الحضانة، و رياض الأطفال، و مختلف الأجهزة الكهرومنزلية التي تساعدها على العمل المنزلي.

-3 تطور النظال النقابي للمرأة

إن نضال المرأة النقابي يعتبر من بين العوامل التي ساهمت في تحسين وضع المرأة و مكانتها الاجتماعية، فقد عملت الحركة النسوية منذ تكوينها سنة 1979 على الدفاع عن المرأة و السعي إلى تحقيق رقيها و الرفع من مكانتها خاصة داخل الأسرة، وفيما يلي أهم المراحل التي مرت بها الحركة النسوية الجزائرية رغم تجربتها المتواضعة.

ففي سنة 1984 قامت جماعة من النساء الجامعيات بتبني قانون الأسرة لتعرض من خلاله جملة من المطالب تمثلت فيما يلي: 31.

المساواة أمام الطلاق و آثاره، التقسيم المتساوي للأملاك المشتركة، و عدم تعدد الزوجات

و في سنة 1990 تم تأسيس أول جمعية نسويه للمساواة بين النساء و الرجال أمام القانون لتتأسس في ما بعد و طبقا لقانون الجمعيات الصادر في نفس السنة حوالي (15) جمعية نسوية منها: (SOS) المرأة في شدة، جمعية النساء الإطارات، جمعية انتصار قوانين النساء (AITDF)، التجمع ضد الحقرة للنساء الجزائريات (RACHDA) ،جمعية التضامن مع النساء الريفيات، جمعية محو الأمية (إقرأ)، جمعية المساواة و حقوق الإنسان و حرية الجزائريات (FEHLA)، جمعية النساء في اتصال، التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات (RAFD)، جمعية (TAFATH)، جمعية بنات لالة فاطمة نسومر....الخ، و قد أثمرت هذه الحركة الجمعوية سنة 1993 في إطار الندوة العالمية للنساء في بكين عن إنشاء مجموعة (مغرب مساواة) و التي تبنت(100) مقياس و إجراء من أجل قانون موحد للأسرة المغاربية، إضافة إلى ذلك شاركت المرأة الجزائرية في الندوة العالمية التي انعقدت ببكين سنة 1995 و تمحورت أشغالها حول موضوع الفصل بين الدين و السياسة.

وقد توصلت هذه الجمعيات في إطار كفاحها إلى عقد لقاء مع الحكومة سنة 1996 تم من خلاله تبني (22) فقرة تخص قانون الأسرة، كما تم إنشاء بمرسوم، لجنة متابعة مشتركة، لكن لم تعطى أي أهمية لهذه الأشغال في ما بعد، و فيما يلي أهم المواد التي جاءت بها هذه الفقرات "22 :

إلغاء تعدد الزوجات، إلغاء شرط الولي في الزواج بالنسبة للمرأة، إلغاء واجب طاعة المرأة للزوج، إلغاء الطلاق، المسؤولية المتقاسمة بين الوالدين على الأطفال، إعطاء المنزل الزوجي إلى حاضنة الأطفال عند الطلاق.

إن هذه النضالات و إن لم تحقق ما كانت تصبوا إليه بنسبة كبيرة، إلا أنها لم تكن وليدة الصدفة بل كانت نتيجة ظروف حقيقية عانتها و لازالت تعانيها المرأة الجزائرية، و هي ناتجة كذلك عن نضج ثقافي و سياسي للمرأة استطاعت بفضله تحقيق و لو جزءا مما تطمح إليه.

●نتائج الدراسة الميدانية

هي دراسة ميدانية أجريت على عينة من النساء العاصميات(الجزائر العاصمة) ينتمين إلى جيلين مختلفين

جيل الثورة و جيل الاستقلال تتكون من 200 وحدة عينية بمعدل 100 لكل جيل، و تدور حول مدى تأثير عمل المرأة على تلاشي قيم النظام الأبوي الممارس على المرأة داخل الأسرة الجزائرية. (32)

●حرية المرأة

●رغم أن الزواج مازال بين عائلتين قبل أن يكون بين فردين حيث أن دور الأسرة أصبح مقتصرا على بعض الأدوار كاقتراح العريس المناسب و استكمال إجراءات العرس، غير أن عمل المرأة يعتبر عاملا مؤثرا على طريقة الزواج عموما و لاسيما منها طريقة التعارف بل يعتبر عاملا محفزا للاختيار الحر لكلا الزوجين، و هذا ما أكدته (97.14%) من أفراد العينة العاملات، فخروج المرأة إلى مجال العمل المأجور و احتكاكها بالرجل في مختلف المجالات (كالشارع، مكان العمل، وسائل النقل...) أعطاها نوعا من الحرية في تحديد نموذج الرجل الذي سترتبط به، وكذا الأمر بالنسبة للرجل، و الأمر لا يقتصر على هذا فحسب بل أن بعض الرجال و خاصة في الوسط الحضري أصبحوا أكثر اهتماما بالزواج من نساء عاملات و هذا يمكن إيعازه إلى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري و لاسيما منها أزمة السكن و الفقر و البطالة...الخ. إن خروج المرأة إلى ميدان العمل و حصولها على أجر و مساهمتها به في ميزانية الأسرة أثر على حريتها في الاختيار للزواج، و بالتالي ساهم في تلاشي قيم النظام الأبوي التي ترفض استشارة المرأة في الزواج بل تجبرها على الارتباط بالشخص الذي ترتضيه الأسرة و الذي يكون في غالب الأحيان ابن العم أو قريب من العائلة، و أي رفض من طرفها يعني العصيان و الخروج عن التقاليد، الأمر الذي يستوجب العقاب، و منه نستنتج أن عمل المرأة يعتبر عاملا محررا للمرأة من سلطة الأسرة عموما و سلطة الرجل بالخصوص.

●رغم خروج المرأة إلى مجال العمل وقضائها وقتا طويلا فيه إلا أن ذلك لم يمنع الرجل من التدخل في سلوكاتها الشخصية (شكل اللباس(14.29%)، الماكياج (12.85%)، تحديد وقت الدخول و الخروج من البيت...) و هذا ما تؤكده (72.85%) من النساء العاملات، غير أن مستويات هذا التدخل تختلف من متغير لأخر و ترتفع فيما يتعلق بالتدخل في تحديد وقت خروجها من البيت و دخولها إليه (45.71%)، غير أن اغلب المستجوبات تعتبر مثل هذا التدخل غير مقيد لحريتهن بل بالعكس ينم عن مدى حرص الأزواج و خوفهم على زوجاتهم لأنه و بمجرد أنهم سمحوا لهن بالعمل قد وضعوا فيهن كل الثقة و أعطاهن كامل الحرية في هذا المجال، و هنا يبرز التناقض الذي تحدثت عنه الباحثة الأمريكية "ارلي هوكستشايلد" من خلال دراستها المعنونة ب" الوردية الثانية في حياة المرأة العاملة" بتأكيدها على وجود تناقضات واضحة بين المبحوثات عن أدوارهن في الحياة الزوجية و شعورهم الحقيقي تجاه تلك الأدوار فقد يبدو للشخص على انه يؤمن بالمساواة بينما هو في أعماقه تقليدي و العكس صحيح، و تفسير ذلك هو انه غالبا ما يكون مفهوم النوع لدى الشخص مصبوغا بمشاعره التي ترسخت بعمق في نفسه كرد فعل لما سمعه و نشأ عليه في طفولته من قصص العظات و العبر33.

●السلطة الأسرية

- إن المرأة العاملة تتمتع بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات الأسرية المتعلقة بشؤون المنزل من (تأثيث و ترميم و كراء أو شراء...) مقارنة بالمرأة الماكثة بالبيت، و هذا ما تؤكده (75.72%) من النساء العاملات المستجوبات، أما بالنسبة للنساء الماكثات بالبيت فنجد أن نسبة هذه الإجابة لا تتجاوز (24%). و هذا يمكن تفسيره بأن مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة يجعل رأيها مأخوذا بعين الاعتبار، لذلك فهي تستطيع الدفاع عن اقتراحاتها و أرائها و المساهمة في تجسيدها على ارض الواقع و هو ما لم يكن متوفرا في الأسرة الأبوية التقليدية.
- إن خروج المرأة إلى العمل يؤثر في طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب و تنظيم النسل، حيث نجد أن طريقة التشاور بين الزوجين في اتخاذ مثل هذه القرارات هي السائدة لدى (92.86%) من أسر النساء العاملات و(39.23%) لدى النساء الماكثات بالبيت ، و هذا يؤكد أن ظروف المرأة العاملة و معاناتها من عبئ الازدواج الوظيفي مهد لانتشار الحوار والنقاش و من ثم الاتفاق على رأي موحد في هذا الشأن على عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تكون متفرغة للبيت و للعناية بأطفالها و تترك هذا القرار للزوج لأنه هو المسئول على النفقة خاصة إذا كان دخله كافيا لتلبية مختلف الحاجيات الأسرية.
- إن العامل الاقتصادي المتمثل في عمل المرأة أثر على طريقة معالجة الخلافات الأسرية، حيث نجد أن الطريقة المنتهجة في معالجة الخلافات الأسرية عند أسر النساء العاملات هي المراضاة و الحوار و هو ما أكدته (75.72%) من أفراد هذه الفئة، بينما نجد من أكثر من (63.16%) من أفراد فئة النساء الماكثات بالبيت تؤكد أجبن بأن طريقة معالجة مثل هذه الخلافات تتم في الغالب أما بسكوت المرأة و تطبيقها لأوامر الزوج بدون نقاش، أو بتدخل الأهل لحل مثل هذه الخلافات، فالمرأة العاملة تعيش في أسرة تسودها قيم ديمقراطية قائمة على المراضاة و الحوار و المرونة في حل مختلف المشاكل الأسرية ولا تلجأ الأسرة إلى طرق أخرى أكثر قسوة إلا في حالات نادرة على عكس اسر النساء الماكثات بالبيت، فالتحرر الاقتصادي للمرأة أكسبها أمنا اجتماعيا و جعلها تتمتع بثقة اكبر في نفسها مما سمح لها بالتعبير عن أرائها بكل حرية على عكس المرأة الماكثة بالبيت التي تشعر بتبعية كاملة و دائمة للزوج باعتباره معيل العائلة.
- إن ظاهرة السلطة الأسرية و رغم صعوبة تحديد مصدرها إلا انه ظاهريا يبقى الرجل الجزائري يشكل مركزا و رمزا لها، و هذا بإيعاز من المرأة في حد ذاتها و التي يكون لها دورا كبير في تجسيد مختلف القرارات الأسرية.

●إعادة توزيع الأدوار الأسرية

- إن عمل المرأة يعتبر عاملا محفزا للرجل على المشاركة في الأعمال المنزلية إلى جانب زوجته و بالتالي فهو يؤدي إلى تغيّير في وظائف كل من الزوج و الزوجة، و في هذا الشأن تؤكد أغلب النساء الماكثات بالبيت (83.85%) عم تلقيهن أي مساعدة من طرف أزواجهن في العمل المنزلي، وهو عكس ما تذهب إليه غالبية النساء العاملات (74.28%) اللائي يؤكدن أنهن يتلقين مساعدة من أزواجهن في العمل المنزلي، و هذا ما يؤكد أن هناك إعادة لتوزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين بموجبها تمكنت المرأة من الحصول على وظائف كانت حكرا على الرجل، بالمقابل

أصبح هذا الأخير يقوم بوظائف داخل المنزل كانت و لوقت طويل من اختصاص المرأة.

- إن الرجل و رغم مشاركته في العمل المنزلي إلى جانب زوجته إلا أن مساهمته هذه تبقى مقتصرة على أعمال دون أخرى أو بالأحرى تتلخص في الأعمال المحببة إليه(مؤانسة الأطفال(73.97%)) في حين يبتعد عن الأعمال الأخرى (غسل الأواني (20.55%)، (5.48%) لتحضير الطعام و تحميم الأطفال)، وفي هذا الإطار تؤكد بعض المبحوثات أن ابتعاد الرجل عن أداء بعض هذه الأعمال يفسر بكونها تقلل من كبريائه كرجل خاصة أمام أفراد عائلته الكبيرة، فخروج المرأة إلى مجال العمل المأجور أثر على التوزيع التقليدي للأدوار الأسرية، و بالتالي ساهم في تلاشي قيم النظام الأبوي التي تجسد هذا الطرح، غير أن التغيّر الحاصل على مستوى أدوار كل من الزوج و الزوجة يعتبر تغيّرا نسبيا على مستوى الشكل لا على مستوى المضمون، لأن الرجل و رغم مساهمته في العمل المنزلي إلا أن مساهمته هذه تقتصر على أعمال دون أخرى.
- إن عمل المرأة أدى إلى تغيّر في الأدوار الأسرية المتعلقة بمتابعة الأعمال المدرسية للأطفال، حيث نجد أن وظيفة متابعة الأعمال المدرسية للأطفال هي من اختصاص الأب بالدرجة الأولى لدى (74.62%) من أسر النساء الماكثات بالبيت، أما الأم فلا تقوم بهذه الوظيفة إلا لدى (11.54%) من نفس الفئة، أما بالنسبة لأسر النساء العاملات فإن الأمر مختلف تماما حيث نجد أن هذه الوظيفة إما أن تكون مشتركة بين الزوجين و هو ما عبّرت عنه (55.71%) من النساء العاملات أو من اختصاص المرأة لوحدها حسب (28.57%) من أفراد نفس الفئة، حيث و بعد أن كان الزوج في أسر النساء الماكثات بالبيت هو المسئول الرئيسي و الوحيد عن هذه العملية فإن المرأة في أسر النساء العاملات أصبحت تنافس الرجل في أداء هذه الوظيفة و هذا يدل على أن عمل المرأة أثر على النظام الأبوي الذي يحدد الأدوار و يثبتها لكل من الرجل و المرأة الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في توزيع الأدوار الأسرية.

4- التوجهات المستقبلية للمرأة الجزائرية

- إن الأسرة الجزائرية الحديثة على عكس الأسرة التقليدية تتجه نحو تعليم المرأة و تهيئتها للمستقبل دون إغفال دورها الأساسي المتمثل في واجباتها العائلية، كما أن المرأة الجزائرية تحدوها إرادة كبيرة لتغييّر وضعها الحالي بتهيئة ابنتها للمستقبل وفق القيم الجديدة، حيث أكد (80%) من أفراد الجيل الثاني على توجيه بناتهن مستقبلا من أجل النهوض بمستقبلهن إما نحو تحقيق مستويات تعليمية عالية أو الاهتمام بالعمل المنزلي و العمل خارج البيت معا، فالمرأة المستقبلية ستكون أمام تحديان هما العمل المنزلي و المهني معا،مما قد يضعها أمام عدة مشاكل نفسية، صحية و اجتماعية ناتجة عن عبئ الازدواج الوظيفي، لذلك فهي ستلجأ إلى حلول تنظيمية و بدائل وظيفية وفق الإمكانيات المتاحة لديها.
- إن المرأة الجزائرية تبحث عن الاستقرار الأسري و الذي يرتبط بمدى تلقيها الاحترام اللازم من طرف أفراد أسرتها و مشاركتهم لها في اتخاذ مختلف القرارات الأسرية، كما تطمح لأخذ كامل حقوقها المدنية كالتعليم و العمل وضرورة مشاركتها إلى جانب الرجل في مختلف المجالات.
- إن المرأة الجزائرية تتجه مستقبلا نحو الاهتمام بمجال التشريع القانوني بصفة عامة و التشريع الأسري بصفة خلصة، مما

سيساعدها على الاقتحام القوي لمختلف المجالات و لاسيما منها المجال السياسي، و في هذا الإطار اثبتت الدراسة الميدانية أن اطلاع المرأة على قانون الأسرة الجزائري يتأكد لدى (50%) من أفراد الجيل الثاني و (14%) فقط من أفراد الجيل الأول. إن هذا المستوى من الإطلاع على القانون و الذي لم تعهده المرأة الجزائرية في العائلة التقليدية يعتبر مؤشرا إيجابيا على اتجاه المرأة المعاصرة و سعيها لفهم مختلف حقوقها و واجباتها ، و قد ساعدها على ذلك ارتفاع مستواها التعليمي و انتشار التكنولوجيات الجديدة في ميدان الاتصال بمختلف انواعه الإعلام السمعي و البصري.

الهوامش:

1 علي محمد المكاوي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية. القاهرة: دار نهضة الشرق، 1997، ص . 108

2 جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت: عالم المعرفة، 1981، ص .15

3 سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية. مصر، دار المعرفة الجامعية : 1979، ص . 34

4 kon IGOR, (les femmes au travail: l'égalité dans la difference) , Revue Internationale des sciences sociales, N °4, 1975, p 703 .

5 نوال السعداوي، المرأة و الجنس .ط3 ، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974، ص .110

6 عدلي علي أبو طاحون،حقوق المرأة: دراسات دينية و سوسيولوجية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية الإزارطية، 2000، ، ص .245

7 فاطمة المرنيسي، الجنس كهندسة اجتماعية (بين النص و الواقع). الدار البيضاء المغرب:دارالنشرالفنك، 1987،

8 فاطمة المرنيسي، كيد النساء؟ كيد الرجال؟. الدار البيضاء المغرب: مؤسسة نشر للطباعة و النشر، 1983

9 وحيد الدين خان، المرأة بين شريعة الإسلام و الحضارة الغربية. ترجمة: سيد أحمد الندوي، ط 2، القاهرة: دار الصحوة للنشر،1997،ص ص 203-201.

10 Nafissa ZERDOUMI ,Enfant d'hier :Education de l' enfant en milieu traditionnel Algérien .Alger : ENAL, 1982 ,p37.

11 Franz FANOUN, sociologie d'une révolution. 1 ère édition, Paris : petite collection Maspero , 1959, P 19.

12 Nafissa ZERDOUMI, op.cit, PP 60 -66
13 KHODJA,Souad, à comme Algerienne. Alger:ENAL, 1991, P33.
14 Pière BOURDIEU, Sociologie de l'Algérie. Paris : PUF, 1958, P 44.
15 Hubert TOUZARD, Enquête psychosociologique-les roules conjugaux et structures familiales. Paris : CNRS,1967, P 43.
16 lacoste DUJARDIN CAMILLE, des meres contre les femmes, maternité et patriarcat au Maghreb. Alger : ed Bouchène, 1991, P 83.
17 Frantz FANON, op.cit, P 91.
18عباس محمود عوض، علم النفس الاجتماعي .مصر :دار المعرفة الجامعية، دت، ص ص 374 - 375.
19 Farouk BENATIA ,le travail féminin en Algérie ,Alger , SNED, SD, PP 41-50.
20 Rachida BENKHELIL, Réflexion sur les structures familiales: Définition et reproduction sociodémographique, Alger, OPU, 1982, P 48.
21رابح تركي ، أصول التربية و التعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 ، ص396.
22 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1976، ص .95
23 نفس المرجع، ص .67
24 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني ،1986 ، ص .36
25 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، الجزائر: الدار المغاربية الدولية للنشر و التوزيع و الإشهار ، 1989، ص .19
26 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دساتير الجزائر، الجزائر:مديرية الوثائق للمجلس الدستوري ، 1963، ص .26
27 نص خطاب رئيس الجمهورية الذي القاه امام سلك القضاء بتارخ 29 اكتوبر 2008 بمناسبة افتتاح السنة القصائية 2008/ .2009
28 مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر .(1962-1982) ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص .258
29 ONS.2012
30 ONS.2008.
31 Souad KHOUDJA , Nous les Algériennes (la grande solitude). Alger: CASBAH édition, 2002, p205.
32الحاج، بلقاسم، المرأة و مظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009، ص168
33 ارلي هوكستشايلد، الوردية الثانية في حياة المرأة العاملة، ترجمة:عزة عبد الفتاح الجوهري،ط1، مصر، الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1994، ص45